

وسائل الشيعة

[256] دليل عقلي أو سمعي، لزم الدور. وما اجبت به فهو جوابنا، وهو ما مر. السادس: إن أكثر أحاديثنا كان موجودا في كتب الجماعة الذين أجمعوا على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم، وأمر الأئمة عليهم السلام بالرجوع إليهم، والعمل بحديثهم، ونصوا على توثيقهم كما مر. والقرائن ذلك كثيرة ظاهرة، يعرفها المحدث الماهر. السابع: أنه لو لم تكن أحاديث كتبنا مأخوذة من الأصول المجمع على صحتها، والكتب التي أمر الأئمة عليهم السلام بالعمل بها، لزم أن يكون أكثر أحاديثنا غير صالح للاعتماد عليها. والعادة قاضية بطلانه، وأن الأئمة عليهم السلام وعلماء الفرقة الناجية لم يتسامحوا ولم يتساهلوا في الدين إلى هذه الغاية، ولم يرضوا بضلال الشيعة إلى يوم القيامة. الثامن: أن رئيس الطائفة في كتابي الأخبار وغيره من علمائنا، إلى وقت حدوث الاصطلاح الجديد بل بعده كثيرا ما يطرحون الأحاديث الصحيحة عند المتأخرين ويعملون بأحاديث ضعيفة على اصطلاحهم. فلولا ما ذكرناه لما صدر ذلك منهم عادة. وكثيرا ما يعتمدون على طرق ضعيفة مع تمكنهم من طرق أخرى صحيحة كما صرح به صاحب المنتقى وغيره
